

القضايا الهامة التي يطرحها أوسع حوار حول قيام الأحزاب في مصر



- الفرق بين التنظيم والحزب ● حدود ممارسة سليمة للديمقراطية
- تعدد الأحزاب وحرية اصدار الصحف ● تغيير البرامج بعد قيام الأحزاب

هذه خلاصة لابرز
القضايا الاساسية
والجوهريات التي دار
الحوار حولها في الجزء
الاول من الندوة السياسية
التي رأسها الدكتور
مصطففي خليل الامين
الاول للاتحاد الاشتراكي
العربي، حول قيام
الأحزاب في مصر والتي
دعا إليها الدكتور جمال
المصطفى وزير الاعلام
والثقافة والتي اذاعها
التليفزيون امس، وشارك
فيها رؤساء الأحزاب
الثلاثة ورؤساء الصحف
وأساندة القانون .

الصورة هنا لا تقدم
المناقشات بنصها ولكن
تركز على النقاط الاساسية
في كلام كل طرف ،
ونوردها بنفس التغيرات
بقدر الامكان .

٥٦٪ من المرشحين مستقلين

كان منطقياً أن يقىم الدكتور مصطفى خليل في بداية المذكرة ملخصاً سريعاً للخطاب الأخير للرئيس الذي تضمن قرار تحويل التنظيمات السياسية إلى احزاب ، واستطلاع رأي القانونيين الذين يشاركون في المذكرة .

ديموقراطية تعدد الأحزاب

قال الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي من وجهة النظر السياسية أرى إننا قد انتقلنا بالفعل من الديموقراطية القائمة على التنظيم الحزبي الواحد إلى ديموقراطية تقوم على تعدد الأحزاب داخل مجلس الشعب ، ووجهة نظرى أن أهم فارق أنه سيكون لكل حزب مؤتمره العام وتنظيمه العام ثم مستقبله نفسه ، وسياساته واتصالاته الخارجية وقد كان شكوا دائماً من أن الحكومة تشكل ثم ياتي الوزراء ويطرح البرنامج وهو برنامج فردى لكل وزير لا يجمع هذه البرامج خطة موحدة للحكومة ، الوضع قد تغير الآن بوجود حزب للأغلبية وأحزاب أخرى موجودة في الممارسة .

البرنامج الذى سيقدم سيكون برنامج العزب وليس برنامج الوزير ، وتتغير الوضع أيضاً بوجود الممارسة داخل المجلس هذا سيعدوا الحكومة قبل عرض برامجها أو مشروعات توافقها إلى أن تعرضاًها على التنظيمات السياسية لكن يتلزم توافتها بالدفاع عنها من اقتراح وهذا يخالف الذى كان يحدث في الماضي .

وأثار الدكتور مصطفى خليل هنا نقطة هامة . قال يجب أن تغير في نفس الوقت النتائج التي سترتب على هذا فعندما كان هناك حزب واحد كان يمكن أن توضع لسنة ٢٠٠٠ - ولكن الان - وهذا ستواجه من النهاية

العملية والسياسية والاقتصادية - فان المخطة التى ستوضع للتنمية الاقتصادية لأبد وأن تكون برامج خصمية مع وجود الأحزاب وتحول الأقلية من حزب الى آخر ربما يأتى بخطبة أخرى فسيكون هناك تتعديل أساسى فى مفهوم المخطة ومفهوم التخطيط الاقتصادي بالنسبة للبلاد .

هنا يأتى نشاط مجلس الشعوب وكيف يمكن للأقلية أن تعبر عن رأيها طبيعى أن الأقلية تتمتع بالقلبية في المجلس .

كتلة للمستقلين لا حزباً

ومن دور الأقلية او الأحزاب المارضة غير الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي من اعتقداته قال «يتسبّب أساساً على الموضعية في الدراسة ومحاولته ترشيد القرارات او السياسات او مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة وابدأ وجهات النظر فيها وهذا سيعدوا فعلاً الى ان تقوم الحكومة بتنفيذ دراستها لما تقدمه من برامج وما تقدمه من مشروعات - وبالنسبة للمستقلين فإنه طبقاً للوضع القائم لهم حتى الان في مجلس الشعب قد يكونون كتلة ولكن لا يكونون حزباً لأن كل واحد منهم نجح كمستقل ولا يجمعم برامج واحد أو فلسفة واحدة او تنظيم واحد .

الدستور يصون الاشتراكية

وأثار الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي سؤالاً يتعلق بالتحول الى الأحزاب وهل يمس ذلك النظام الاشتراكي . وقال «في اعتقدى أنه لا يمس النظام الاشتراكي على الاطلاق - إذ أن النظام الاشتراكي وتحالف قوى الشعب مصون بحكم الدستور » .

وقال : لا خوف اطلاقاً ايضاً على الوحدة الوطنية - المنصوص عليها في المادة ٢ من الدستور .

مرحلة التنظيمات مرحلة مؤقتة كان
لابد أن تنتهي إلى الأحزاب .
المسألة ليست معددة ، وهذا ميلاد
طبيعي لحركة تطور سريع بذات بكلية
منابر ثم تحولت خلال نفس السنة إلى
كلية تنظيم ثم تحولت إلى كلية حزب .
هي مسألة تطور طبيعي لهدف اصيل
وهو وجود أحزاب في مصر هي
الصورة الحقيقة والطبيعية لوجود
الديمقراطية .

الحزب تنظيم سياسي

● مصطفى كامل مراد : الواقع
أن الغرب السياسي ما هو إلا التنظم
السياسي .. مجموعة من السياسيين
يترسوا في العمل السياسي ، يمتلكوا
الشعب في برمجيات ينفع لهم تصور
معنون من الممارسة الديمقراطية والمقارات
بحاجة الشعب في مختلف طبقاته ..
وتبرز اتجاهات سياسية معينة فيما
يتعلق بشكال جماهيرية والسياسة
الخارجية .. يضعوا هذه الخطوط
السياسية في شكل برنامج وبيطروه
للقواعد الجماهيرية وعلى حسب تفهم
الناس واقتناعهم بهذه المبادئ الأساسية
ينضمون إلى حزب أو تنظيم آخر ..
مثلاً كانت البرامج وافية وممهومة
للناس ونابعه من التطبيق ، كلما كان
أقبال الناس عليها . وتطور التنظيم
إلى حزب هو نوع من التدرج بنظام
الحزب الواحد .. او التنظيم الواحد
الذى كان قائماً عندما كانت الشريعة
الثورية وكان لابد والرئيس السادس
يحاول نقل هذا إلى الشعبين المتدرج ..
اقتصر ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ..
الآن نجد ٩٠٪ من المواطنين يعتقدوا
أن التنظيمات كانت صناعية ولكتناعندما
اعتنينا برامجنا أغلناه بكمال رغبتنا
وارادتنا وبدون استثناء من أحد ،
التنظيم بالطبع مرحلة أولى للحزب
الذى هووضع الديمقراطي الطبيعي

ومكاتب المعامل والملاجن باقية
ايضاً طبقاً لنفس المادة ٥٩ التي تنص
على نهاية المكاتب الاشتراكية ودعمها
وأن المحافظة عليها واجب وطني مننى
هذا أن المبادئ الثلاثة الأساسية التي
أشار إليه السيد الرئيس يضمها فعلاً
الدستور القائم ولا يمكن أن تمس
بحلول التنظيمات السياسية إلى أحزاب
ثم طرح الدكتور مصطفى خليل فكرة
 حول السؤال الذي يتعدد كثيراً الان
من وضع القيادات في الاتحاد الاشتراكي
في الوضع الحالى - قال :

ان العمل السياسي داخل الاتحاد
الاشتراكي سيكون من خلال التنظيمات
السياسية التي تحولت إلى أحزاب ،
وقال : لقد طلبت من كل قيادات الاتحاد
الاشتراكي ان يتضمن كل واحد منهم طبقاً
لما يراه الحزب الذى يريد وهو
لضمانهم يغير اي ضفت على أحد .
وقال ان قيادات الأحزاب الموجودة
حالياً ستحل محل قيادات الاتحاد
الاشتراكي القائمة حالياً في مختلف
المستويات .

معنى الحزب والتنظيم

تم طرح الدكتور مصطفى خليل أول
سؤال في الندوة عن الفارق - من
مفهوم رؤساء الأحزاب - بين معنى
التنظيم ومعنى الحزب سواء من ناحية
الفلسفة او الاهداف او اسلوب العمل
● محمود أبو وافع : المسار
الرئيسى فى تصورى أنه كان هناك ربط
على الأقل من الناحية القانونية بين
أهمية التنظيم وعضوية الاتحاد
الاشتراكي - أما فى حالة الأحزاب
هذا غير قائم - وهذا فارق كبير جداً
لأنه لا يربط اطلاقاً بين عضوية الحزب
وأعضوية الاتحاد الاشتراكي .

التنظيمات مرحلة مؤقتة

والنقطة الثانية - إننا في حزب
مصر العربي الاشتراكي اعتبرنا أن

خليل الان واما عن النقطة الثانية وهي قضية التعبير فاننى انركها لاصحابها، أما بالنسبة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .. فقد أكدنا من برنامجنا الانتخابى ، على حق المواطنين فى تقييم الاحزاب وحرية قيامها ولكننا بالطبع نعبر الخطوة الحالية خطورة على الطريق .

ومنذ هذا الحد نفع الدكتور مصطفى خليل الباب لاستلة الصحافة :

● جلال الدين العماشى : المهم هو الممارسة الفعلية للحزاب ولقد وصفت الفترة الطويلة الماضية ... الاحزاب باوصاف طبعت في عقول الجيل الحالى وجبل المستقبل انتطباعات سلبية عن الاحزاب .. كف يسكن هنا اذن أن يتززع هذا الانتطباع ان يكون هذا الا بالمارسة .. حزب الوسط يمثل اغلبية ساحقة ومكسيح .. هل يعني هذا ان يكون مؤيداً تأييداً مطلقاً للحكومة لانها ثانية منه .. او انه سيكون موجهاً فعلياً وعملاً من هذه الاغلبية بالنسبة لحساباته الحكومية وليس بالضرورة ان تكون الحاسبة داخل مجلس الشعب - قد تكون الحاسبة داخل الحزب نفسه .. عليهى المعارضه ستكون لها موافق ..

السؤال اوجهه الى حزب الاغلبية الذى سيكون عليه الدور الافضل، عليه ان ينزع الشك ويزيد من الوعى السياسي للشباب بعدهما الشترك فى المعركة الانتخابية الاخيرة وأحسن ب تنظافها .. كيف يمكن ان نتفق أنه يذهب من الان او سجل اسمه يحرس على حضور الانتخابات واداء دوره ؟ هذا دور اساسى يبعى ان تفعى الاحزاب كلها وفى مقدمتها حزب مصر الذى هو حزب الاغلبية ..

وهنا جاء تعليق يقول انه سؤال بالغ الاممية فليست مهمتنا اطلاقاً

ولان الحزب يكون أكثر استقلالاً فى العمل ، يعتمد على مصادره التمويلية أكثر من التنظيم .. ثم لا بد أن تكون له جريدة لانه من غيرها لا يمكن للحزاب أن تكون .. أما الجرائد الموجودة فاننى اعتبرها بحكم نشانها الطبيعية لها وضع معين ، ولا بد أن يكون للحزب صحيفته الخاصة التى تنشر مبادئه ، ونؤكد لما قاله الاخ محمود ابو ابيه لستنا ملتزمين بأن يكون عضواً في الحزب عضواً بالضرورة في الاتحاد الاشتراكي ، فنحن نقبل عضوية أي مواطن ينضمينا بصرف النظر عن عضويته للاتحاد الاشتراكي .

التنظيمات نوع من الازواجاية

● خالد محى الدين : عندما نتصور النطور الذى حدث لا يمكن ان نبعده عن المسئيات الخاصة بمنجزتنا وظروف المجتمع المصرى والسلطة المصرية .. النطور الديمقراطى فى مصر أدى الى قيام ثلاثة تنظيمات كجرة من الاتحاد الاشتراكي وهذا خلق نوعاً من الازواجاية الحقيقة لانه كانت لنا تنظيماتنا في الاتحاد الاشتراكي وأيضاً التنظيمات الأخرى لها تبنينا .

انما بالطبع تحول المآثار أو التنظيمات الى احزاب خطوة جديدة واعتقد ان الحزب له استقلاليته اكبر وانه يعبر عن وجود مجموعة من الناس او شرائح اجتماعية او فئات اجتماعية تربط فيما بينها بال برنامجه السياسي وتسعى الى كسب الرأى العام وأخذ الاغلبية البرلانية ومعيار الحزب عن التنظيم ان كل اعماله تبقى مستقلة من أول انتخاب قياداته الى لانه الى برامجه وفقه في الاتصال الداخلى والخارجي وبغير هذا يكون التغير في الاسم فقط ولكننى اعتقد ان الاتجاه الجديد هو المزيد من الحرية والحركة للاحزاب كما هو واضح من كلام الدكتور مصطفى

يمين ووسط الوسط

● لطفي الخولي : فيه بين الوسط ونبله وسط الوسط وفيه بيسار الوسط وانا شخصيا سلكت اين انت قلت : انا في بيسار الوسط انا ان نصف الاحزاب وضما مسبقا هدا صعب لان ما يسمى يمينا في مصر قد يسمى بيسارا في بلد اخر .. هذه مسألة نسبية ومسألة تطرق الرأي العام ان يحكم عليها بعد الممارسة في العمل الحزبي .

تغير برامج الاحزاب ؟

● على هدي الجمال : سؤال موجه للسادة رؤساء الاحزاب الثلاثة : هل بعد تحويل التنظيمات الى احزاب واستقلال كل الاحزاب عن الاتحاد الاشتراكي هل هناك مайдعو او هل هناك تفكير في الاحزاب الثلاثة الجديدة ان تغير في البرنامج الذي نزلت به في الانتخابات وقد كان الناخون يجدون تقاربا كبيرا جدا بين برامج التنظيمات او لأن البرنامج مازال كما هو .

● محمود ابووافية : عن نفس او من هزب مصر الخلاف اللي بين وبين الاهرار الاشتراكيين والتجمع الوطني في البرنامج انه أساس ملمسة ي تقوم على ايجاد التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . وهن عملية مجدهدة ويوبيمة ولكنها قاعدة أساسية . المجتمع - قد يكون في اتجاه اليسار البحث اكتر على مصلحة المجتمع عن مصلحة الفرد .. وقد يعطي اتجاه اليمين للفرد اكتر بعض الشيء .

● مصطفى كامل مراد : هناك خلافات قطعا لا يمكن أن يبيها الناس الا من خلال برنامج لحل مشكلة قائمة أمامهم تبيل الى احياء الحريات السياسية أكثر من التنظيمات السياسية

اننا نؤيد الحكومة على طول الخط .. لأن الحكومة بشر والبشر يخطئون مبدئيا . واعتقد انه متفق مع رئيس الحكومة بصفته رئيس لحزب على ان لا يدخل شيء المجلس مالم يمر الاول بحلقة نقاش داخل الحزب يكون فيها المواقف والرؤى والعبرة في النهاية برأي الغلبة .

هذه جزئية .. والاهم منها كثيف ممارسة الحزب داخل المجلس والتي يجب ان تأتي بطريقة نقاشية ، ولا يكون برنامج الحكومة وهذه هو موضوع المناقشة . نعم يغير احد المستقلين او تغير المارسة موضوعا يجذب المناقشة والنائب يعرف ان له اصلا حقوقا دستورية ، اساسها حقه في التشريع وحقه في الرقابة .. واعتقد ان روح التعاون والزمالة في المجلس بين المارضة وبين حزب الغلبة يجب ان لا تنقل عن زملائه اعضاء الحزب الواحد لأن المحصلة النهائية هي خدمة مصر .. والمهم هنا هو ان نتفق على كيف مختلف . كما ارجو من الاخوان المستقلين ان يبقوا مستقلين لأن المستقل معناها انه لم يوافق على اي برنامج للاحزاب الموجودة تم ان المستقل يمكن في وقت ما أن يوجد او يعارض حزب الغلبة اما ان يكون المستقلين هزيا فهو تفكير سابق لآوانه .

س : هل هناك ضرورة لإطلاق كلمة اليمين والوسط واليسار على هذه التنظيمات التي تنسع الناس في بلبلة لأن الحزب الواحد قد ينجح في بعض المواقف اتجاهات قريبة من غيره أو يغيره عن وضعه .

ج : وسط ويمين ويسار شتان عندما كانت التنظيمات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي حاليا لما تحولت الى احزاب سوف يحمل كل حزب اسمه فقط .

اننا سنظل سائرين على البرنامج الحالي لاننا لا نملك تغيره الا عندما ينعقد مؤتمر الحزب بالطبع سيعاد النظر في البرنامج ولكن في موعده ، اما بالتعديل او بالاضافة او على حسب مايراه .. ولكنني اختلف مع ابوwayne من مسألة انه يريد توازنًا بين الفرد والمجتمع والاخ مصطفى كامل مراد لقد رأينا ان تنفع المواطن بان مصلحته الفردية مع مصلحة المجتمع لاختلاف بينهما وهذه هي براعة العمل السياسي ، وفي رأينا ان مصر كدولة متخلفة طريق التنمية لابد ان يلعب فيها القطاع العام دوراً فياديها يعرف النظر ان القطاع العام له عيوب او لا لاننا لم يكن ان نسلك طريق التنمية الخاصة ، وفي بلد الاختار فيها ضعيف لابد ان تقوم الدولة بسياستها وسيطرتها على الاقتصاد القومي ونقطة الاختلاف الثانية تأتي في اصرار برناجنا على وضع الاولويات الاجتماعية بالنسبة للقضايا المخالفة .

● لطفي الخولي : بلا حدال ما نمارسة رغم توافعه الشديد في قضية الديمقراطية هو خطوة الى الامام عما كان سابقاً هذه نقطة كلنا نتفقون عليها واقول عن الواقع انه بالمقارنة مع تراث مصر الديمقراطي والبرلماني غمر فيها تراث حقيقي من الديمقراطية في سنة ١٨٦٦ كان عندنا رابع برلمان وكذا الدولة الرابعة في العالم التي يوجد بها برلمان صحيح كان مجلس شوري التواب ولكنه كان ينافي وكان اعضاؤه منتخبين وكانوا ينتخبون ضد الخديوي كل هذا يخلي الى ان المواطنين ينزعجون عندما تكلم عن مسائل بديهية .

نحن لا نخترع الديموقراطية . لأنخترع قضية الاحزاب ولا نخترع الغلبة

الثلاثة ترتكز على حرية الرأي وحق الاجتماع حرية الصحافة وبرى انه لابد من ابرازها حتى يمكن ان تخوض مسلاة التطبيق تم اننا نرفض نظام الاستفتاء على رئيس الجمهورية وسنطلب تعديل الدستور ليكون اختياره بالانتخاب ونعمل ان تكون الحكومة من اعضاء البرلمان وان تكون ميزانية القضاء مستقلة تماماً نرى في الصحافة ان تمثل في مجالس اداراتها العاملين وتحالف قوى الشعب والنقابات المهنية والعمالية ، الجماعيات الزراعية وهم الذين يختارون رئيس التحرير ونقبل ايضاً الى الانتخابات في منصب شيخ الازهر .. وفي منصب مفتي الديار ، وانتخاب المحافظين ، ورؤساء الدين ونحن اشتراكون في الخطة نريد ان تتعطى الحرية للقطاع الخاص ليؤدي دوره في الخطة لانه في استثمارات الى ١٠٠ مليون جنيه حيث لا يستثمر القطاع الخاص أكثر من ٥ مليوناً . ونؤمن بالمنافسة في كل القطاعات وعدم منع القطاع الخاص من دخول اي قطاع .

اننا نقبل الى اعطاء حربات اوسع للمواطنين ، سياسياً واقتصادياً بما في ذلك فحورة تعديل قوانين الضرائب والجبار ، وقوانين التعليم وقوانين ملقات المالك بالمستأجر ، والقضاء اسلوب التسويق التعاوني لانه اسلوب اداري وليس تعاونياً .

التنظيمات لم تنشر برامجها

● خالد محى الدين : الحقيقة ان السبب في اختلاط برامج الاحزاب عند المواطنين يرجع الى ان التنظيمات لم تنشر في الصحف هذه قضية لابد ان تكون واضحة ، اننا جميعاً دخلنا المعركة الانتخابية ولم تنشر برامجها العامة ولا البرامج الانتخابية ، وهذا كان نقصاً شديداً في المعركة الانتخابية

يساري ، هل أحد منع على المجلين هذه السياسة ا وعلى أيام حال سوف توضع الممارسة الصحيحة لاتجاهات المصحف المصرية كل محبقة تتفق على اتجاه معاشرنا تأخذ وادالام يكن هناك اتجاه يناسبه جزءا من الاحزاب اعتقد أن في هذه الحالة يصبح ضروريا أن يكون لهذا الغرب صحيحة مسيرة عن لسان حاله تهدف إلى سعادة البشر جميعا لانك تعلم بحكم دراستك للنظريات الاشتراكية في العالم انه في الدول التسليعية الفرد ترس في الله .. تعلم هذا جيدا .

ولكننا نقول دائما انتا دولة اشتراكية قطاع عام رائد يتحمل استراتيجية العمل الفحشم ، في الاقتصاد وفي كل المجالات وفي نفس الوقت تحترم امية الفرد .. بحيث لا تأتي ضغط ، لا تقول مثلا ان الحراسة وسبيله من وسائل الضغط الاشتراكي لمدة ثلاثة شهور استمعنا في جلسات مجلس الشعب من مرضى عليهم الحراسات الى مكان يمثل مصيبة كاملة لا يعلم بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اطلاقا .. نقول دائما الفرد المخزن ، والفرد الذي يبنيه مصون وفي نفس الوقت نقول ان القيادة تكون للقطاع العام .

• الدكتور مصطفى خليل : رد معلقا على لطفي الخولي : انا لا اتفق في أنه لم يحدث تطور بالنسبة للديمقراطية في مصر . انتا في وضع ديمقراطي أفضل بكثير من قبل بالنسبة

والإقليمية .. لا تخزع حق استجواب الوزير واستقالته .. ان كل ما هو مطلوب الان ان نبدأ تجربتنا الجديدة بدأمة سلسلة هجينة مسترشدة بالتراث الديمقراطي ، ومسترشدة بالديمقراطية في مفاهيمها ● محمود ابوواحة ارد ان ارد في ايجاز .. النقطة الاولى فيما يتعلق بان ١٥٪ من المرشحين لجلس الشعب كانوا من المستقلين فالحقيقة ان عددا كبيرا من المستقلين كانوا اعضاء في تنظيم مصر العربي الاشتراكي أما النقطة الثانية : وهي من جدوى وجود الاتحاد الاشتراكي فالواقع هنا ما زالت هذه رايتها فتحن زريل أساسا ان يمنع تماما الصراع الطبقي في مصر الذى بدأ في السبعينات في ظل مراكز القوى بعمليات باسم الاشتراكية لم تكن نفس الاشتراكية هي شئ وكانت النتيجة ان هرمانا في يونيو ١٩٦٧

اذن بقاء الاتحاد الاشتراكي ووجوده بينما وفي الدستور أمر مهم بصورة او باخرى ، واساندة القانون بعطواننا الصورة التي تلائم المذاخ الطبيعي والتي تمنع وجود اي صراع طبقي في مصر

والنقطة الثالثة : عن الفرصة التي تقول أنها لم تكن متاحة من المصحف وأن تنظيم مصر أو حزب مصر أخذت بصير الاسد في هذه العملية - وهذا ارد بسؤال : سعادتك رئيس تحرير الطليمة والطليمة واحدة اتجاه ماركسي وفي « روزاليوسف » اتجاه

للـ ٥٦ غير غليس هذا مقابلا ولكن
القياس في عدد من تجعوا .

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة
بالاتحاد الاشتراكي والغافه مانا باك
أن الاتحاد الاشتراكي لم يبلغ امسا
بالتسبة لعلامة الاهزاب بالاتحاد وهذا
سيكون موضوعا متناوله في الندوة
بالتفصيل فيما بعد . وأما بالنسبة
للنماخ الصحي وما نشرته الصحف من
التنبيهات في الانتخابات فانس اذكر
ان كل ما رسل وطلب نشره نشر بالفعل
ومن الاخبار يوجهه خاص اتصال
برؤساء التحرير ولم يتم انهم اطلقا
بل نشروا كل الردود التي انما رسلتها
لهم . بالنسبة لعمدة الاهزاب وهل
يسعى بتكوين احزاب أخرى سوف
 تعالجه في الندوة وتسأل فيه اساندة
الدستور وأيضاً متناول الندوة
موضوع الصحافة بالتفصيل . ■